

ملخص الدراسة

"واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و علاقته بالربحية"

إعداد

رند "محمد بدر" فنون التميمي

إشراف

د. سمير أبو زنيد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية و علاقته بالربحية، من خلال التعرف على مسؤولية هذه الشركات تجاه عاملها، البيئة، السوق و المجتمع المحلي، والتحقق من واقع ربحية هذه الشركات خلال الفترة الزمنية (2004-2008) باستخدام مؤشرات الربحية التالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، صافي هامش الربح، و سعر السهم السوقي)، و من ثم فحص طبيعة العلاقة بينهما. هدفت هذه الدراسة أيضا لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في درجة تطبيق المسؤولية الاجتماعية بين الشركات تبعا لسنة تأسيس الشركة، القطاع الذي تعمل فيه الشركة: حجم الشركة من حيث رأس المال و عدد العاملين، الحافز لتطبيق المسؤولية الإجتماعية، كيفية تطبيقها في الشركة، خبرة المدير، تخصصه و مستواه التعليمي. و قد اقتصر التعريف الإجرائي للمسؤولية الاجتماعية في هذه الدراسة على الجانب القانوني، الأخلاقي و الطوعي منها في حين استثنى الجانب الاقتصادي. تم استخدام المنهج الوصفي، و استبانته موجهة لمدراء كافة فروع الشركات المدرجة و عددهم (127)، استرد منهم (117) أي ما يعادل (92%) من مجتمع الدراسة، أما البيانات المالية المتعلقة بالربحية فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية لهذه الشركات المتوفرة على موقع الشركة الإلكتروني و في دليلي الشركات المدرجة للعامين 2006، 2008. أظهرت النتائج درجة مسؤولية اجتماعية عالية لهذه الشركات ترجع إلى التزامها بجانب المسؤولية الاجتماعية الأخلاقي و القانوني أكثر من مساهماتها الطوعية تجاه عاملها، البيئة، السوق و المجتمع المحلي. كما أن مسؤولية هذه الشركات تجاه السوق احتلت المرتبة الأولى تلتها تلك تجاه العاملين، المجتمع و من ثم البيئة. كما أظهرت النتائج أن قطاع التأمين كان الأكثر ربحية في حين كان القطاع الاقتصادي الأقل ربحية و أن قطاعي الخدمات و البنوك كانا الأكثر مسؤولية في حين أن قطاعي الاستثمار و الصناعة كانا الأقل مسؤولية. (50%) من المجتمع اعتبروا أن دعم صورة الشركة والتضامن مع المجتمع المحلي هما الحافزان الرئيسيان لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في حين أن (8%) فقط منه كانوا يتوقون للربحية. كما أظهرت النتائج أن الشركات المدرجة حديثة التأسيس، أو تلك التي يديرها مدراء حاملين لشهادة في التسويق، أو مدراء ذوي خبرة قليلة كانت أكثر مسؤولية من غيرها تجاه العاملين و البيئة و المجتمع المحلي، بينما كانت الشركات الأقدم كالشركات الصناعية و تلك التي يديرها مدراء بتخصصات غير التسويق أو إدارة الأعمال أو المحاسبة أو المالية، و تلك التي يديرها مدراء ذوي خبرة عالية كانت أكثر مسؤولية تجاه السوق. وأظهرت النتائج أن الشركات صاحبة رؤوس الأموال و عدد العاملين الأكبر و تلك التي تمتلك قسم دائم و متخصص في المسؤولية الاجتماعية كانت أكثر مسؤولية من غيرها في جميع الحقول .

و قد توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات موجهة لثلاث جهات مختلفة: توصيات مقدمة للشركات المدرجة مثل التعاون معا لتقديم مشاريع ضخمة للمجتمع مثل مشاريع البنية التحتية. توصيات مقدمة للمجلس التشريعي مثل

تقديم امتيازات أو تسهيلات للشركات المسؤولة كمنحهم خصم في الضرائب.و أخيرا تم عرض مجموعة من الاقتراحات لدراسات مستقبلية مثل دراسة نفس الموضوع الحالي من و جهة نظر أصحاب مصالح آخرين.